الشاهد الشعري لدى أبي البركات الأنباري
في ((الإنصاف في مسائل الخلاف))

أ.د. عصام درار الكوسى
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة البعث، حمص، سورية.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضيةً مهمَّةً من قضايا النحو العربي، وهي قضية الاحتجاج بالشاهد الشعري في مصنف مهم من مصنفات القرن السادس الهجري، أعني كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، لأنَّه كتاب فريدٌ في مادته وأسلوبه، فهو ثمرةُ خلافٍ نحوي امتد زُهاءَ خمسةِ قرونٍ، إذ ضم مصنّفه إحدى وعشرين و مئة مسألة، وافق البصريين في معظمها، وأيّد الكوفيين في سبع مسائل ليس غير، وكان الشاهد الشعري دليله الأهم في كثير من احتجاجاته، وبيّنت موقفَه من المشكلات التي أصابت الشاهد الشعري، وأظهرت أنّ نظرته للشاهد الشعري لم تكن واحدة، ولاسيما الشاهد المجهول القائل، فهو يدافع عنه تارة إذا كان مؤيداً لما ذهب إليه، ويسقط الاحتجاج به تارة أخرى إن كان مخالفاً لرأيه. وفعل الأمر نفسه مع الشاهد المختلف في روايته، وخلصت في نهاية البحث إلى أنّ كتاب الإنصاف يفتقر إلى العدل والإنصاف.

Abstract

Having poetic verses as a linguistic evidence has always been one of the crucial issues in the Arabic grammar.The present paper is tackling this very issue in a book written by Abi Albarakat Al-anbari entitled" **ELINSSAF FI MASAIL ELKHILAF**" " the fair opinion between the controversial views" It is a distinguished work in both content & style, analysing some grammatical disputes lasting up to 500 years. The book tackles, 121 grammar issues in which he mostly supported the Albusrah scholars and only agreed with the Kufi scholars in 7 of them. The poetic evidence was always his main argument to support with. The paper shows herein his views concerning this type of evidence and in particular his opinion about anonymous and controversial arguments which he sometimes defends in case it goes with what he sees or disapproves in case it does not support what he thinks. To conclude, the present paper confirms that his book entitled the fair opinion is not really fair.

تمهيد:

يعدّ القرن السادس الهجري من القرون التي زخرت بعدد غير قليل من علماء العربية والنحو، كالزمخشري (538هـ) الذي صنّف المفصّل والكشاف، وابن الشجري(542هـ) الذي صنف الأمالي الشهيرة وابن بري (582هـ) الذي شرح شواهد الإيضاح، إضافة إلى أبي البركات الأنباري (577هـ) الذي صنف غير مصنف كان أهمها "الإنصاف في مسائل الخلاف"1.

وقد آثرت أنْ أتخذ أبا البركات ممثلاً أعلام هذا القرن، وأدرس الشاهد الشعري لديه من دون سواه لأسباب كثيرة، أهمها:

1. أنّ أبا البركات يمثل حلقة من سلسلة مترابطة من أعلام النحو، تبدأ بأبي الأسود الدؤلي مروراً بابن أبي إسحاق وسيبويه والمبرد وابن السرّاج والفارسي، وتنتهي بابن الشجري أستاذه الذي درس عليه النحو، حتى قيل: "لم يكن ينتمي في النحو إلاّ إليه".[2]

2. شهرة كتاب الإنصاف الذي يعدُّ من أهمِّ المصنفات التي عرضت للخلاف النحوي بين النحاة، ولا سيما الخلافُ بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة.

3. غزارة الشواهد الشعرية التي حشدها في الإنصاف، واتكاؤه عليها في الاستدلال، إضافة إلى تفرّده بالكثير من الشواهد التي لم يذكرها أحدٌ قبله أو بعده.

4. آراؤه المتناقضة بشأن المشكلات التي أصابت الشاهد الشعري.

لهذه الأسبابِ كلِّها آثرْتُ أنْ أدرسَ الشَّاهد الشِّعري عند أبي البركات من خلال دراسة كتابه الإنصاف.

أبو البركات وكتابه الإنصاف

يعدُّ كتاب "الإنصاف" من أشهر المصنفات النحوية، لأنَّه فريدٌ في مادته وأسلوبه، فهو ثمرةُ خلافٍ نحوي امتد زُهاءَ خمسةِ قرونٍ، فقد قال المرحوم أحمد أمين: "إنّ الخلافَ النَّحوي بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة، ثم اشتدّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة".[3] وقد بدا هذا الخلاف جلياً بين الكسائي وسيبويه في تلك المناظرة التي جرت بينهما في بلاط الرشيد في مسألة شهيرة، اصطلح العلماء على تسميتها بالمسألة الزنبورية،[4] التي أظن أن الدافع إلى هذا الخلاف حينها نيلُ الحظوة لدى الرشيد.

لم يكن الخلاف النحوي محصوراً بين نحاة الكوفة والبصرة، بل كان موجوداً بين أصحاب المذهب الواحد، فالأخفش خالف سيبويه في غير مسألة، والفراء خالف الكسائي في غير مسألة أيضاً، حتى قال فيه أبو الطيب اللغوي: "كان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه".[5]

أما الخلافُ المذهبي فلم يظهر إلاّ مع بدايات القرن الثالث عقبَ وفاة سيبويه والفراء، حيث تجسّد المذهب البصري في كتاب سيبويه، والمذهب الكوفي في كتابي الفراء معاني القرآن والحدود, فغدا المبرد يمثل مذهب نحاة البصرة وثعلب يمثل مذهب نحاة الكوفة.

يُعدّ أبو العباس ثعلبُ أوَّلَ من ألحّ على ذكر آراء الكوفيين والبصريين حين قال: "قال سيبويه والخليل وأصحابهما"، و "البصريون يقولون"،[6] و "فأما أهل البصرة فيقولون"، وقال أيضاً: "الكوفيين يقولون"، و"يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل "كي"، وأصحابنا يقولون"، و "الفراء وأصحابنا يقولون" ،و"وأنشد الفراء وأصحابنا"، و"ذهب أهل الكوفة؛ الكسائي والفراء".[7]

لا ريْبَ في أنّ قدومَ المبرد إلى البغداد وانتصاره على ثعلب جعل روح المنافسة والعصبية تستعر بين تلاميذ هما، فراح تلاميذ ثعلب بدافع من عصبيتهم ينتقصون من سيبويه والمبرد، ويلفقون الروايات عليهما[8]. وألف في ذاك العصر كتَابَان في الخلاف، أوَّلهُما لثعلب (291هـ)، وسمَّاه "اختلاف النحويين"، والثاني لابن درستويه(347هـ) ردّ فيه على ثعلب، وقد ضاع هذان المؤلفان في جملة ما ضاع من تراثنا العربي.

وما إن جاء القرن الرابع الهجري حتى نجد أنّ الخلافَ قد احتدمَ بين النحاة بعامة متأثراً بالدراسات الفقهية والمنطقية، وظهر في هذا القرن عددٌ من المصنفات التي تُعنى بالخلاف النحوي، فالرّماني(384هـ) صنَّف كتابَ "الخلاف بين النحويين"، وابن فارس (395هـ) صنَّف كتابَ "اختلاف النحويين"، وأبو جعفر النحاس (338هـ) صنَّف كتابَ "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين".

ومع بدايات القرن السادس اتضَحَتْ معالمُ الفروقات بين المذهبين، وغدا لكل مذهب علماؤه وأنصاره، فصنَّف أبو البركات الأنباري "الإنصاف"، ليحشد فيه الكثير من هذه الخلافات مستفيداً من كتب الخلاف التي ظهرت في قرون سابقة، ولا سيما في القرن الرابع.

حاول أبو البركات أنْ يعرض في "الإنصاف" آراءَ لنحاة المذهبين، مبيناً حجج كلَّ فريقٍ، مؤيداً بعضها، ومخالفاً بعضها الآخر، وإنْ كان في معظم مسائله قد وقف إلى جانب البصريين، إذ ضمَّ مصنّفه إحدى وعشرين و مئة مسألة، أيّد الكوفيين في سبعِ مسائلَ ليس غير.[9]

أمّا مسائلُ الكتاب فقد توزعت بين اللغة والنحو والصرف، فبلغ عددُ مسائلِ النَّحو خمساً وثمانين مسألة، وبلغ عددُ مسائل الصرف ثماني مسائل، أمّا باقي مسائل الكتاب فكانت في اللغة وفقهها. وقد قام الدكتور محمد خير حلواني بدراسة هذه المسائل دراسة متعمقة، مما يجعل الاستزادة في دراستها لا طائل تحته.[10]

وما يهمنا من هذه المسائل في هذه الدراسة الشواهد الشعرية التي حشدها أبو البركات في هذه المسائل والتي كان لها الدور الرئيس في تأكيد حجج ذاك الفريق أو تفنيدها.

منهج أبي البركات في الاحتجاج بالشاهد الشعري

ضمَّ الإنصاف عدداً كبيراً من الشواهد الشعرية إذ بلغ عددُها شاهدين وخمسمئة ، ما عدا المكرر منها؛ الذي بلغ ثلاثين شاهداً، بيد أنّ أوّلَ ما يلاحظ في هذه الشواهد غيابُ المنهج الواحد في عرض هذه الشواهد، ففي حين حشد في مسألتين اثنين وستين شاهداً،[11] نراه في مسائل أخرى اكتفى بشاهدٍ واحدٍ، بل هناك سبع وعشرون مسألةً لم يحتج فيها بأيّ شاهد شعري، ولاسيما المسائلُ التي نجم الخلافُ فيها عن الجدل الفلسفي، ومن الملاحظ أنَّ كثيراً من هذه الشواهد التي كان يذكرها في سياق المسألة الواحدة لم تكن جميعُها متعلقةً بالمسألة نفسها، فهو يعْرِضُ عدداً من الشواهد التي تؤيّد رأيَ ذلك الفريق أو تفنّده ،وخلال ذلك يعْرِضُ عدداً من الشواهد ليس على صلة وثيقةٍ بهذه المسألة، والعلاقةُ بينها وبين المسألة علاقةُ مشابهةٍ، فهي للاستئناس، وليست للاستدلال، ففي حديثه عن منعِ صرفِ الاسمِ المصروفِ أورد قولَ عدي بن الرقاع العاملي:[12]

غلَبَ المسَامِيحَ الوليدُ سَماحةً وكفى قُريشَ المُعضلاتِ وَسَادَها

مستدلاً به على منع صرف "قريش" لأنه اسم قبيلة حملاً على المعنى، ومن ثم قال بعد ذلك:

"والحمل على المعنى كثير في كلامهم، واحتج بأربعة شواهد على ذلك، كقول الشاعر":[13]

قامَتْ تُبكّيهِ على قبرِهْ مَنْ لي مِنْ بَعْدِكَ يا عَامرُ

تَرَكْتني في الدَّارِ ذا غُربَةٍ قَدْ ذَلّ مَنْ لَيْس لهُ ناصِرُ

وقول الأعشى:[14]

لِقَوْمٍ فكانوا هُمُ المُنفْذينَ شَرابُهُمُ قبلَ إنفْاذِهَا

فهذه الشواهد جاءت شاهداً للحمل على المعنى، ففي الشاهد الأول قال "ذا غربة"، والأصل أن يقول: ذات غربة، فحمل المرأة على معنى الإنسان، وفي الثاني حمل الشراب على معنى الخمر. فهذه الأبيات لا علاقة لها بمنع الاسم المصروف من الصرف إلاّ من خلال المشابهة في الحمل على المعنى.[15]

وثمة شواهد أوردها للاستئناس فحسب، أو لتوضيح معنى كلمة، ولا علاقة لها البتَّة بالمسألة، ففي معرض حديثه عن ندبة النكرة والأسماء الموصولة قال : "وأمّا ما حكوهمن قولهم:"وامَنْ حَفَرَ بِئرِ زَمزماه"، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، على أنّا نقول: إنما جاء هنا مع شذوذه لأنه كان معروفاً ، وهو عبد المطلب... وله يقول خويلد بن أسد:[16]

أقـــولُ ومـــا قَـــوْلي عَلَـــيكُم بِسُـــبّةٍ إليـــكِ ابـــنَ ســـلمى أنـــتَ حـــافرَ زَمْـــزَم

حفيـــرة إبـــراهيم يَـــوْمَ ابـــنِ هـــاجَرِ وركـــضِ جبرْيـــلٍ علـــى عَهْـــدِ آدَمِ

مصادر الشاهد الشعري في الإنصاف

بلغ عدد الشواهد الشعرية في الإنصاف – كما أسلفت – شاهدين وخمسمئة شاهد عدا المكرر منها، ومن خلال البحث عن هذه الشواهد في معاجم شواهد النحو، إذ من غير المعقول أن أخرج شواهد كل كتاب أقوم بدراسة شواهده من جميع كتب النحو توصلت إلى الإحصاء الآتي:

1. عدد الشواهد التي أخذها من كتاب سيبويه ثلاثة وستون و مئةُ شاهدٍ.
2. عدد الشواهد التي أخذها من كتابي الفراء " الحدود " و" معاني القرآن " خمسة وستون شاهداً.
3- عدد الشواهد التي أخذها من كتب النحاة واللغويين قبله عدا سيبويه والفراء أربعة وسبعون ومئة شاهد.
4. عدد الشواهد التي لم أقف عليها في كتب من سبقه من النحاة مئة شاهد.

والشيء اللافت للنظر كثرة الشواهد التي لم يستعملها أحد من النحاة قبله، إذ بلغت خُمسَ الشواهد التي حشدها في كتابه. وهذه الشواهد بدورها يمكننا أن نوزعها على ثلاثة أقسام:

1. شواهد تفرَّد به أبو البركات ولم يستعملها أحد قبله أو بعده، وبلغ عدد هذه الشواهد أربعة وأربعين شاهداً، منها مجهول القائل، كقول الشاعر:[17]

داوَيْـــتُ عَـــيْنَ أبـــي الـــدَّهيق بمطْلِـــهِ حتـــى المصـــيفِ ويَغْلُـــوَ القِعْـــدانُ

وقول الشاعر[18]:

لَـــنْ تَنْفَعـــي ذا حاجـــةٍ وَيَنْفَعَـــكْ وتجعلـــينَ اللـــذْ معـــي فـــي اللـــذْ مَعَـــكْ

وقول الشاعر[19]:

ولمـــا أنْ تحمـــلَ آلُ ليلـــى ســـمعْتُ ببيـــنهم نَعـــبَ الغُرابـــا

وقول الشاعر[20]:

إنمـــا الفقـــرُ والغنـــاءِ مـــنَ اللهِ (م)) فهـــذا يُعطّـــي وهَـــذا يَحُـــدُّ

ومنها عشرون شاهداً عُرف قائلها، نحو قول عبده بن الطبيب[21]:

لمّـــا نَزَلْنـــا نَصَـــبْنَا ظِـــلَّ أَخْبِيـــةٍ وفـــارَ للقـــومِ بـــاللحَّمِ المراجيـــلُ

وقول طرفة[22]:

ولا تَجْعَلينـــــي كـــــامرئٍ لَـــــيْسَ هَمُّـــــهُ كَهمّـــــيَ ولا يُغْنـــــي غَنـــــائي وَمَشْـــــهدَي

وقول مزاحم العقيلي:[23]

كلانـــــا يـــــا يزيـــــدُ يَحـــــبُّ لَيْلـــــى بفـــــيّ وفيـــــكَ مِـــــنْ لَيْلـــــى التُّـــــرابُ

وقول الكميت:[24]

ألا يـــا اسْـــلمي يـــا تِـــرْبَ أسـماءَ مِـــنْ تـــرْبِ ألا يـــا اسْـــلَمي حُيِّيـــت عنـــي وَعَـــنْ صَـــحْبي

2. شواهد لم يستعملها من النحاة سوى أبي البركات، واستعملها من بعده مصنفو معاجم اللغة كابن منظور، وعددُ هذه الشواهد تسعةَ عشَرَ شاهداً، منها:

قول إياس بن مالك:[25]

كـــــــلا ثَقَلَيْنـــــــا واثـــــــقٌ بغَنيمـــــــةٍ وَقَـــــدْ قَـــــدَرَ الـــــرحمنُ مـــــا هُـــــو قـــــادِرُ

وقول لبيد:[26]

بَكَـــــرَتْ بـــــــه جرشـــــــيةٌ مقْطُـــــــورةٌ تـــــــروي المحـــــــاجرَ بـــــــازلٌ عُلْكُـــــــومُ

وقول ابن دارة:[27]

يـــــا لَعْنَـــــةَ اللهِ علـــــى أَهْـــــلِ الـــــرقَمْ أهـــــلِ الحميـــــرِ والـــــوقيرِ والخُـــــزُمْ

3. شواهد لم يستعملها أحد من النحاة قبل أبي البركات، وأخذها النحاة بعده واحتجوا بها، وعدد هذه الشواهد ثمانية وثلاثون شاهداً منها:

قول صخر الغي:[28]

جَـــــاءَتْ كبيـــــرٌ كمـــــا أُخَفرهـــــا والقـــــومُ صـــــيد كـــــأنهمُ رمِـــــدوا

وقول ابن مقروم الضبي:[29]

فَـــــدَعَوْا نَـــــزال فكنـــــتُ أولَ نـــــازلٍ وعـــــلامَ أركبـــــهُ إذا لَـــــمْ أنـــــزلِ

وقول أبي صخر الهذلي:[30]

فَتَعلمـــــي أنْ قـــــدْ كُلِفْـــــتُ بكـــــمْ ثـــــم افعلـــــي مـــــا شـــــئتِ عـــــنْ علـــــمِ

من هذا الإحصاء نخلص إلى أنّ أبا البركات نحا في كتابه منحىً تعليميا، يدلّ على ذلك غزارة الشواهد التي حشدها في كتابه، إذ كان يحتجُّ لمسألة واحدةٍ بشواهدَ كثيرةٍ حينما يظن أنَّ هذه المسألة صعبٌ فهمُها من طلابه، فأكثر من الشواهد لترسيخ هذه المسألة في أذهان المتعلمين. وهذه الشواهد نقّبَ عنها في مصنفات كثيرة، منها ما هو في اللغة والنحو، ومنها ما هو غير ذلك. وأضاف – فيما أظن – قرابة مئةَ شاهدٍ إلى شواهد النحو التي كانت معروفة في زمنه، بيد أنَّ بعضَ هذه ظل حبيساً في كتابه، ولم يتطرق إليها النحاة من بعده، شأنُه في ذلك شأنُ مَنْ سبقه من النحاة.

أبو البركات وعصر الاحتجاج:

حاول أبو البركات أن يحصر الشواهد التي ضمَّنها كتابه داخل الحدود الزمانية والمكانية التي وضعها النحاة قبله. لكنّه لم يتقيَّد بهذه الحدود تقيدّاً تاماً، إذ سار في بعض شواهده على سنن أستاذه ابن الشجري ومن قبله الفارسي اللذين خرقا هذه الحدود واحتجا بشواهد لشعراء مولّدين، بيد أنَّ حكمنا هذا يفتقد إلى الدقة؛ لأنّ هناك الكثير من شواهده ما زال مجهولَ القائل. ويحتمل أنْ يكون بعضها من خارج عصر الاحتجاج، أما الشواهد التي نسبها في كتابه فهي كلها لشعراء نص النحاة على

الاحتجاج بأشعار، ولم أقف إلا على شاهد واحد اختلف العلماء في نسبته، فمنهم من نسبه إلى شعراء من عصر الاحتجاج، ومنهم من نسبه إلى بعض الشعراء المولّدين، وهو قول الشاعر:[31]

يامـــا أمـــيلح غزلانـــاً شّـــدن لنـــا مِـــنْ هؤليـــائكن الضـــال والســـمُرِ

الذي علّق عليه البغدادي بقوله: "هو لعلي بن محمد المغربي، وهو متأخر فلا يصح الاحتجاج به،" [32] إن قول البغدادي يفتح نافذةً للشك ببعض الشواهد المجهولة التي احتج بها أبو البركات في كتابه، ولاسيما تلك الشواهد التي تفرد بها، فربما تكون لبعض الشعراء المحدثين، وأغفل أبو البركات نسبتها تحرَّجاً، كما فعل غيرُه من النحاة الذين كان يشعرون بالحرج من الاحتجاج بأشعار المولدين.

أبو البركات ومشكلات الشاهد الشعري

لم تخلُ الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ التي ضمَّها الإنصاف من تلك المشكلات التي تصيب الشَّاهد الشِّعري، ويعدّ أبو البركات من أوائل النحاة الذين تعرضوا لهذه المشاكل صراحة في كتابه جدل الإعراب، إذ أورد الكثير من أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل. ولهذا كان متشدداً في قبول الشواهد، فطعنَ في الكثير منها، وأسقط الاحتجاج بها مخالفاً غيره من النحاة ممن سبقوه أو جاؤوا بعده، ومع ذلك لم تخل شواهده من هذه المشكلات، حتى غدا أبو البركات أنموذجاً للنحاة المتناقضين مع أنفسهم، ولاسيما مشكلتين أساسيتين، وهما مشكلة الجهل بالقائل، ومشكلة تعدد الرواية.

1. الشاهد المجهول القائل:

يتضح تناقض أبي البركات مع نفسه في هذه المشكلة حينما أسقط غير شاهد لأنه مجهول القائل، واحتج في الوقت نفسه بكثير من الشواهد المجهولة حتى يومنا هذا، فقد ضَمَّ كتابه –كما بينت– خمسمئة وشاهدين، نسب منها مئة وثلاثة وعشرين شاهداً، منها أربعة شواهد نسبها إلى القبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، كقوله في مسألة "العامل في الخبر بعد "ما" النافية: "ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقوله تعالى: "﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وكقولنا: " كفى بالله نصيراً "، ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيداً، وكفى الله نصيراً، بالرفع، كما قال رجل من الأزد:

لمـــا تعيـــا بـــالقُلوصِ ورَحْلهـــا كَفَـــى اللهُ كعبـــاً مـــا تَعَيـــا بـــه كَعْـــبُ"[33]

أما القسم الأكبر من شواهده، فقد أغفل نسبته، متبعاً نهج من سبقه من النحاة في عدم الاهتمام بنسبة الشاهد متناسياً أن معظم من سبقه، خلا المبرد لم يجعل من الجهل بالقائل نهجاً في الطعن بالشاهد وإسقاطه كما فعل هو.

إنَّ الأسلوبَ الذي اتبعه أبو البركات تُجاه هذه المشكلة جعلته يردّ الكثيرَ من حجج الكوفيين؛ لأنها اتكأت على شواهد مجهولة القائل، ففي مسألة "إضافة النيف إلى العشرة" ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مستدلين بقول الشاعر:

وُكلـــفِ مِـــنْ عَنائِـــهِ وَشِـــقْوَتِهِ بِنْـــتَ ثمـــاني عَشْـــرةٍ مـــن حِجَّتِـــهِ

فرد عليهم بقوله: "وأمّا الجواب عن كلام الكوفيين: أما ما أنشدوه... فلا يعرف قائله ولا يؤخذ به".[34]

وأمّا في مسألة "الميم" في "اللهم" أعوض من حرف النداء أم لا" فقد ذهب إلى أنّ "الميم" ليست عوضاً من "يا" التي للتنبيه، واحتجوا بقول الشاعر:[35]

إنـــــيّ إذا مـــــا حَـــــدَثٌ أَلَمـــــا أقـــــولَ يـــــا اللهـــــمَّ يـــــا اللهُمَّـــــا

وبقول الشاعر:[36]

ومـــــا عَلَيْـــــكِ أَنْ تقـــــولي كُلّمـــــا صَـــــلّيْتِ أو ســـــبحت يـــــا اللهـــــم مـــــا

وبقول الشاعر:[37]

غَفَرْتَ أوْ عذبتَ يا اللهمّا

حيث جمع الشعراء في هذه الشواهد بين "الميم" و"يا"، ولو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما، لأنّ العوض والمعوضَ لا يجتمعان. ورد الأنباري على الكوفيين بقوله: "وهذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة".[38]

وفي مسألة "الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور" جوّز الكوفيون ذلك واستدلوا بقول الشاعر:[39]

فَزَجَجْتُهـــــــــــــا بمزجـــــــــــــةٍ زجّ القلـــــــــوصَ أبـــــــــي مـــــــــزاده

وقول الشاعر:[40]

تمـــرُّ علـــى مـــا تَسْـــتَمر وَقَـــدْ شَـــفَتْ غلائـــل عَبْـــدُ القـــيسِ منهـــا صُـــدُورِها

وقول الطرماح:[41]

يُطفـــــنَ بحـــــوُزِي المراتـــــع لـــــمْ تُـــــرَعْ بواديـــــهِ مـــــنْ قَـــــرْعِ القســـــي الكنـــــائنِ

وقول الشاعر:[42]

فَأصْـــــبَحَتْ بَعْـــــدَ خـــــط بهجتهـــــا كـــــأنّ قفْـــــراً رُسُـــــومها قَلَمـــــا

فردَّ عليهم أبو البركات قائلاً: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمَّا ما أنشدوه، فهو مع قلّته لا يُعْرَفُ قائلُه، فلا يجوز الاحتجاج به".[43]

وأرى أنَّ أبا البركات قد وقع في الوهم، فإذا سلَّمنا أن الشاهدين الأولين مجهولا القائل، فإن الشاهد الثالث ينسب إلى الطرماح،[44] وليس مجهولاً. وهناك غير شاهد في المسألة نفسها معروف قائله كقول عمرو ابن كلثوم:[45]

وَحَلَـــــــقُ المـــــــاذي والقـــــــوانس فداســـــــهم دَوَسَ الحصـــــاد الـــــدائس

وقول أبي جندل الطهوي:[46]

يَفْـــــرُكْنَ حَـــــبَّ الســـــنبلِ الكنـــــافجِ بالقـــــاعِ فـــــركَ القطـــــن المحـــــالجِ

وثمة وَهْمٌ آخر وقع فيه أبو البركات إذ نسب إلى الكوفيين جميعاً جواز ذلك، غافلاً عن ردّ الفراء روايةَ البيت الأول، إذ قال في معاني القرآن: "نحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فَزَجَجْتُهـــــــــــــا مُتَمَكنـــــــــــــاً زجَّ القَلُـــــــــوصَ أبـــــــــي مـــــــــزاده

هذا باطل، والصواب زج القلوص أبو مزادة"[47] وأغفل قول ثعلب الذي علّق على الشاهد بقوله : "لا يجوز إلا في الشعر".[48] فمَنْ مِن الكوفيين قال ذلك إذن؟

وفي مسألة "هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً" زعم أبو البركات أن الكوفيين أجازوا ذلك مستدلين بقول الشاعر[49]:

قَدْ صَربتِ البكرةَ يوَمْاً أَجْمَعا

وردّ عليهم بأنَّ "البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"[50] وبالعودة إلى مصادر الكوفيين على قلتها، لم أجد فيها هذا الشاهد، فمن أين أتى أبو البركات بهذا الشاهد؟ ومن مِن الكوفيين جوّز ذلك؟ وماذا يقول في قول شييم بن خويلد[51]

زَجَـــــرْتُ بـــــهِ لَيْلـــــةً كلّهـــــا فجئـــــت بـــــه مؤيّـــــداً خَنْفَقِيقـــــا

وقول العرجي:[52]

فَلَبَثْـــــتُ حـــــولاً كـــــاملاً كُلّـــــه لا نلتقـــــي إلا علـــــى مـــــنهجِ

وقول الشاعر:[53]

يـــــا ليتنـــــي كنـــــتُ صـــــبيّا مرضـــــعا تحملنـــــي الـــــذلفاء حـــــولاً أكتعـــــا

فهذه الشواهد كلها تؤكد جواز توكيد النكرة، فهل كان أبو البركات على جهل بهذه الشواهد، أم أنه لم يجد ما يطعن هذه الشواهد، فأحجم عن ذكرها.

فإذا كان أبو البركات يطعن في الشواهد المجهولة فلماذا لم يسقط قول الشاعر:[54]

فـــــاليَوْمَ قَرَّبْـــــتَ تَهْجونـــــا وَتَشْـــــتِمُنا فاذهـــــبْ فمـــــا بـــــكَ والأيـــــامِ مِـــــنْ عَجَـــــبِ

وقول الشاعر:[55]

يَـــــا لَعْنَـــــةُ اللهِ والأقـــــوامِ كلّهـــــمُ والصَّـــــالحِينَ علـــــى سِـــــمْعَانَ مِـــــنْ جَـــــارِ

وقول الشاعر:[56]

عَلَـــــم القبائِـــــل مِـــــنْ معـــــدّ وغيرِهـــــا أنّ الجـــــوادَ محمـــــدُ بـــــنُ عُطَـــــارِدِ

وهذه الشواهد كلها احتج بها في كتابه، وهي مجهولة القائل، إمّا لأنها وردت في كتاب سيبويه، وإمّا لغاية أخرى لم يفصح عنها، وهي تعصبه للبصريين.

مما سبق نخلص إلى أنّ أبا البركات لم يكن ذا نهج ثابت حيال مشكلة الشاهد المجهول القائل، فقد أسقط الكثير من الشواهد المجهولة التي زعم أنَّ الكوفيين استدلوا بها، وفي الوقت ذاته استدل لنصرة البصريين بغير شاهد مجهول القائل، مما يدلّل على تناقضه مع نفسه، وأنَّ منهجه لم يكن علميَّاً قويماً، بل كان الهوى والعصبية هما المسيطران على نهجه، وظهر هذا بوضوح في موقفه من الشاهد المتعدد الرواية.

2- الشاهد المتعدد الرواية:

لم يكن موقف أبي البركات اتجاه هذه المشكلة بأفضل من موقفه من الشاهد المجهول القائل، إذ كان تعدد الرواية من المطاعن التي تسقط الاحتجاج بالشاهد الشعري، وتبعاً لذلك أسقط غير شاهد من الشواهد التي زعم أنَّ الكوفيين استدلوا بها.

ففي مسألة "الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها" زعم أنَّ الكوفيين جوّزوا ذلك مستدلين بقول أنس بن زنيم:[57]

كـــــمْ بجـــــودِ مُقْـــــرِفٍ نـــــالَ العـــــلا وشـــــريفٍ بُخْلُـــــهُ قـــــدْ وضـــــعهُ

وقول الفرزدق:[58]

كـــــمْ فـــــي بنـــــي بكـــــرِ بـــــن ســـــعْدٍ ســـــيدٍ ضَـــــخْمِ الدســـــيعةِ ماجـــــدٍ نفـــــاعِ

فردّ عليهم قائلاً: "الرواية الصحيحة مقرفٌ بالرفع.. فلا يكون فيه حجة، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر"[59] ومما يدعو إلى العجب في ردّه أنّ سيبويه قال معلقاً على البيت الأول: "ويجوز في قول الشاعر: الجر والرفع والنصب، كما قال:[60]

كَـــــمْ فـــــيهم مَلَـــــكٍ أغـــــر وســـــوقةٍ حَكَـــــمٍ بأرديـــــةِ المكـــــارم محتبـــــي

وقال:

كَـــمْ فـــي بَنـــي سَـــعدِ بـــن بكـــر ســـيدٍ ضـــخم الدّســـيعة ماجـــدٍ نفـــاع"[61]

وإذا كان سيبويه قد جوَّز الجرَّ والرفعَ والنَّصْبَ ولم يعترض أحد عليه، فلماذا الاعتراض من أبي البركات وإلصاق جواز ذلك بالكوفيين؟، وكيف له أن يسقط الشاهدين اللذين احتج بهما سيبويه؟

وفي مسألة "عمل "أن" المصدرية محذوفة" زعم أنّ الكوفيين جوّزوا ذلك محتجين بقول طرفة:[62]

ألا أيُهـــــذا الزاجـــــري أَحْضَـــــرُ الـــــوغى وَأَنْ أَشْـــهَدَ اللـــذاتِ هَـــل أنـــتْ مخلـــدي

فرد عليهم قائلاً: "الرواية عندنا الرفع؛ وهي الرواية الصحيحة .وأمّا من رواه بالنصب فلعلّه رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال "أنْ" مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بـ(أن) فنصب على طريق الغلط".[63] فإن كان أبو البركات أسقط الاحتجاج بالشاهد لوجود رواية أخرى له، فماذا يمكن أن يقول في الشاهد الثاني الذي استدل به الكوفيون، وهو قول:[64]

فلـــــم أرَ مثلهـــــا خباســـــةَ واحـــــدٍ ونَهْنَهْـــتُ نفســـي بعْـــدَ مـــا كِـــدْتُ أفعلـــهْ

فالعلماء كافة متفقون على رواية النصب في "أفعله" قال سيبويه: "حمله على "أنْ" ؛لأن الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مضطرين كثيراً، والأعلم الشنتمري قال: "الشاهد فيه نصب أفعله بـ أنْ مضمرة".[65]

وفي مسألة "مجيء "كما" بمعنى "كيما"" زعم أنَّ الكوفيين جوّزوا النصب بـ "كما"، ولا يمنعون جواز الرفع محتجين بقول صخر الغي:[66]

جـــــاءَتْ كبيـــــرٌ كمـــــا أُخفرِهـــــا والقـــــومُ صِـــــيدٌ كـــــأنهمْ رَمِـــــدوا

وبقول عمر بن أبي ربيعة:[67]

وطرفُـــــك إمّـــــا جئْتنـــــا فاصـــــرِفَنّه كمـــا يَحْســـبوا أن الهـــوى حيـــثُ تنظـــرُ

وبقول رؤبة:[68]

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

وبقول عدي بن زيد العبادي:[69]

اسْـــمَعْ حـــديثاً كمـــا يومـــاً تحدّثـــهُ عـــنْ ظهـــر غيـــبٍ إذا مـــا ســـائل ســـألا

وبقول أوس بن حجر:[70]

يُقلـــــبُ عينيـــــه كمـــــا لأخافـــــهُ تشـــــاوسْ رويـــــداً إننـــــي مـــــنْ تأمـــــلُ

ورد عليهم بقوله: "أمَّا البيت الأول فلا حجة فيه؛ لأنه روي "كما أخفُرها" بالرفع. وكذلك رواه الفراء من أصحابكم، وأختارُ الرفع، وهو الرواية الصحيحة. وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنَّ الرواية: "لكي تحسبوا أن الهوى..." وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّ الرواية فيه بالتوحيد "لا تظلم الناس كما لا تظلم"... وأما البيت الرابع فليس فيه حجة، لأنّ الرواة اتفقوا على أنّ الرواية بالرفع... ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضّل الضّبّي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً".[71]

فأيّ تكلف وصل إليه أبو البركات ليسقط هذه الأبيات، ولينكر رواية المفضّل الضّبّي المشهود له بالعدل والصدق.

وثمة قضية مهمة في هذه المسألة ؛وهي أنَّ الكوفيين يرون أنّ "كما" قسمٌ قائمٌ برأسه ناصبة للفعل المضارع لدلالتها على التعليل.[72] وليست مخففة من "كيما "مثلما نقل عنهم أبو البركات ،وأما القول بأنها مخففة فهو مذهب الفارسي،[73] ونسب إليهم أيضاً أنهم احتجوا بقول عديٍّ على نصب الفعل بعد "كما" ،وهو عكس ما أجمع عليه نحاة الكوفة في مصنفاتهم ؛من أنه إذا

فُصل بين "كما" والفعل، ارتفع الفعل، وقد نصّ ثعلبٌ_ وهو من أئمتهم_ على أنَّ الرواية بالبيت هي الرفع، وقال: "وزعمَ أصحابُنا أنَّ "كما" تنصب فإذا حيل بينهما رفعت".[74]

ومما يظهر حالة التناقض التي وقع فيها أبو البركات دفاعه عن أبيات لها رواية أخرى، فحينما ناصر الكوفيين في جواز منع الاسم المصروف من الصرف، قال في بيت العباس بن مرداس الذي احتج به الكوفيون:[75]

فمـــــا كـــــانَ حِصْـــــنٌ ولا حـــــابسٌ يفوقـــــان مـــــرْداسَ فـــــي مَجْمَـــــعِ

"ولا يجوز أن يقال: إن الرواية: "يفوقان شيخي في مجمع"؛ لأنّا نقول :الرّواية الصحيحة المشهورة ما رويناه".[76]

وثمة مفارقة أخرى في موقف أبي البركات أنه احتجّ بغير شاهد، له روايةٌ ثانيةٌ؛ ليدحض قول الكوفيين، وبهذه الرواية يسقط موضع الاستشهاد، ففي مسألة "العامل في خبر إن" احتج بقول الأعشى:[77]

إنّ مَـــنْ لامَ فـــي بنـــي بنـــتِ حســـان (م) أَلْمَـــهُ وأعصِـــه فـــي الخطـــوبِ

على إضمار ضمير الشأن في "إنْ"، وهذا البيت روي في الديوان: "مَنْ يلمني..." ولا شاهدَ فيه. واحتج بقول الفرزدق: [78]

فَلـــوْ كنـــت ضـــبياً عرفـــتَ قرابتـــي ولكـــن زنجـــي عظـــيمُ المشـــافر

على إضمار ضمير الشأن في "لكن" وروي هذا البيت "ولكن زنجياً... فلا شاهد فيه.[79]فما قوله في هذه الشواهد، وهل الرواية الصحيحة ما رواهأم أنه لم يعلم بالرواية الأخرى؟.

نخلص مما سبق أنَّ أبا البركات قد تأثر بالمبرد كثيراً في نظرته إلى مشكلات الشاهد الشعري، وهو في أسلوبه هذا تعوزه الدقة، وقد أجمع الكثيرُ من العلماء على صحّة جميع روايات البيت إنْ كانت صادرة عن عربي فصيح وثقة، فهل الروايات التي أسقطها مرويةٌ بلسان أعجمي، أم أنّ عصبيته هي التي دفعته إلى ردّ الرواية برواية أخرى ،من دون أنْ يدلل على صحة الرواية التي تمسك بها من دون غيرها. وأظن أنَّ عصبيته هي الدافع الأول والأخير في كل ما قاله في هذه الشواهد، ولا سيما الشواهد التي تخالف ما يذهب إليه، فوصل إلى ما وصل إليه من تناقض في الأحكام واضطراب في النهج والأسلوب.

الضرورة الشعرية لدى أبي البركات الأنباري:

من خلال دراسة الإنصاف يمكننا أن نقول: إنَّ مفهوم الضرورة لدى أبي البركات لم يخرج عما كان عليه عند سيبويه وسائر البصريين، فهو خروج على الكثير الشائع، شريطة أن يُراعَى فيها أصلٌ يلجأ إليه في لغة الشعر ،وقد أخذ عبارة سيبويهنفسهافي تعريفه للضرورة، إذ قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً".[80]

وقد تابع المتقدمين من النحاة البصريين في نظرته إلى الضرورة، فالضرورة لا تجوّز الرد إلى غير الأصل، والضرورة لا يجوز القياس عليها، لأنّ الشاعر لا يسلكها إلا مضطراً، وليس في اختيار الكلام،[81]واستناداً إلى هذا الفهم ردّ الكثير من الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون فقال في قول العجاج:[82]

وَبَلـــــدةٍ لـــــيس بهـــــا طـــــوري ولا خـــــلا الجـــــن بهـــــا إنســـــي

"وتقديم الاستثناء فيه ضرورة، فلا يكون فيه حجة".[83]

وقال في إسكان ميم "لم" :لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في اختيار الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة، فلا يكون فيه حجة، قال الشاعر:[84]

يـــا أبـــا الأســـود لـــمْ أســـلمتني لهمـــــــومٍ طارقـــــــاتٍ وذكـــــــرْ؟

وكما قال الآخر:[85]

يـــــا أَســـــدي لـــــمْ أكلتـــــهُ لمـــــهْ؟ لوخـــــا فـــــكَ اللهُ عليـــــهِ حرمـــــهُ

فسكن "لمْ" للضرورة تشبيها لها بما يجيء من الحروف على حرفين منهما ساكن، فلا يكون فيه حجة".[86]

وكان أبو البركات واعياً الفرق بين الشذوذ والضرورة، وإن ساوى بينها في عدم القياس عليهما، فقد حصر الضرورة في الشعر، ولا تأتي في اختيار الكلام أبداً؛ وإن جاءت فهي شاذة، وقد بيّن ذلك في معرض تعليقه على قول ذي الخرق الطهوي:[87]

وَيَسْـــــتَخْرِجُ اليربـــــوعَ مِـــــنْ نافقائـــــه وَمِـــــنْ جحـــــره بالشـــــيحة اليتقصـــــعُ

"أدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ؛ لشذوذه قياساً واستعمالاً، فكذلك ههنا، وإنما جاء لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها... ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة فكذلك ههنا، فسقط الاحتجاج به".[88]

وقال في مسألة العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد إنَّ الكوفيين جوزوا ذلك مستدلين بقول عمر بن أبي ربيعة:[89]

قُلْـــــتُ إذا أقبلـــــت وزهـــــر تهـــــادى كنعـــــاجِ الفـــــلا تَعَسّـــــفْنَ رمْـــــلا

وقول جرير:[90]

وَرَجـــــا الأخيطـــــل مـــــن ســـــفاهة رأيـــــهِ مـــــا لَـــــمْ يكـــــنْ وأبًلـــــه لينـــــالا

وردّ عليهم قائلاً: "وأما ما أنشدوه فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه، على أنّا نقول: إنما جاء ههنا لضرورة الشعر ؛والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون فيه حجة".[91]

الشاهد الشاذ والنادر لدى الأنباري

لم يكتف أبو البركات بمشكلات الشاهد الشعري السابقة في ردّ الشواهد التي احتج بها الكوفيون، بل اتكأ على مصطلحين آخرين في رد الشواهد التي يعجز عن ردّها من خلال المشكلات السابقة، وهما مصطلح الشذوذ ومصطلح الندرة، وقد أنكر أكثر من ثلاثين شاهداً احتج بها الكوفيون لأنها شاذة أو نادرة، ومن ذلك: قول طرفة:[92]

إذا الرجـــــالُ شَـــــتَوْا واشـــــتدَّ أكُلُهـــــم فَأَنْـــــتَ أبيضُـــــهُمْ سِـــــربْال طبـــــاخِ

الذي احتج به الكوفيون على جواز التعجب من البياض والسواد. فردّ عليهم أبو البركات قائلاً: "أما احتجاجهم بقول الشاعر "فأنت أبيضهم سربال طباخ" فلا حجة فيه من وجهين، أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به".[93]

وقول الشاعر:[94]

لا تُتْرُكَنـــــــي فـــــــيهُم شَـــــــطِيَرا إنّـــــــي إذنْ أهْلِـــــــكَ أَوْ أَطِيـــــــرا

الذي احتج به الكوفيون على ضعف عمل" إنّ "، حيث نصب الفعل المضارع "أهلك" بعد "إذن" الذي هو حرف جواب ومسبوق بـ "إنّ". ورد عليهم أبو البركات قائلاً: "وأما قولهم الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر... قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه، أحدها: أنّ هذا شاذ، فلا يكون فيه حجة".[95]

وقول الشاعر:[96]

يَلومُـــــونَنَي فـــــي حُـــــبَّ ليلـــــى عـــــواذلي وَلَكَننـــــــي مِـــــــنْ حُبّهـــــــا لَعَميـــــــدُ

الذي احتج به الكوفيون على زيادة اللام في خبر "لكن". وردّه أبو البركات بقوله: " وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: "ولكنني من حبها لعميد" فهو شاذ، لا يؤخذ به لقلته وشذوذه. وهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر "إنّ" وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ، لا يقاس عليه".[97]

وفي مسألة "توكيد النكرة توكيداً معنوياً" زعمَ أنّ الكوفيين جوّزوا ذلك واحتجّوا بعدّة شواهد. فردّ عليهم قائلاً: لو قدرنا أنّ هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأنّ الرواية ما ادّعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها، إذْ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناها أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز".[98]

والسؤال الذي ينبغي الوقوف عنده في هذا السياق، ماذا يعني الشذوذ أو القلة في ذهن أبي البركات؟ فالنحاة جميعهم اختلفوا في حدّ الشاذ ومقداره، وتكلموا عليه طويلاً من دون أن يصلوا إلى اتفاق كما اختلفوا في حدّ المطّرد الذي يصح القياس عليه، وقد حاول ابنّ جني أن يميزّ بين المطرد والشاذ، فقال: "جعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما".[99]

ومن ثم قام بعد ذلك بتقسيم الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، كان الرابع منها: الشاذ في القياس والاستعمال معاً، فقال فيه: "لا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته إلا على وجه الحكاية".[100]

وقد حاول ابن هشام أنْ يوازنَ بين المطّرد والشَّاذ، فقال: "أعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً، فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء؛ لكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه".[101]

لقد اتفق النحاة على أنَّ ما يقاس عليه هو الكثير المطّرد، فإن قلّ الشيءُ في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه، فإنْ كان المنطوق قليلاً، فإنَّه يقاس عليه عند جميع النحاة".[102]

وأمام هذا الاختلاف على حدّ الشذوذ والقلة والندرة وجد أبو البركات متسعاً للرد على الكوفيين، فهو لم يضع حداً معيناً للحكم على الشاهد بالشذوذ أو بالقلة، ففي مسالة جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع الذي جوّزه الكوفيون، واحتجوا بعدد من الشواهد التي تؤكد صحة مذهبهم، قال أبو البركات: وأما ما أنشدوه فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه".[103]

وفي مسألة مجيء" كما "بمعنى "كيما" رد على الكوفيين بقوله: "لو صحّ ما رووه من هذه الأبيات فلا يخرج ذلك عن حدّ الشذوذ والقِلّة".[104]

ونخلص مما سبق إلى أنَّ حدّ الشذوذ عائم لدى أبي البركات، وليس له ضابط محدد فقد جعله معولاً يهدم فيه الشاهد الذي لم يوافق هواه؛ إذا خلا هذا الشاهد من المشكلات السابقة، أعني الجهل بالقائل وتعدد الرواية أو الضرورة، وإذا لم يستطع أن يفعل ذلك أيضاً كان يلجأ إلى أسلوب آخر؛ هو أسلوب التأويل.

أبو البركات والتأويل النحوي

اتبع أبو البركات أسلوب التأويل النحوي حين لم يجد سبيلاً لرد الشاهد الذي لا يتوافق مع مذهبه، وقد بين ذلك بعد أن عرض عدة شواهد احتج بها الكوفيون على جواز مدّ المقصور، فقال: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين.. الأبيات إلى آخرها

فلا حجة فيها، لأنها لا تعرف، ولا يعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه".[105]

وتأويله للشواهد كثير في كتابه، فلا تكاد تمرّ مسألة من المسائل التي ينكر فيها شاهداً لأهل الكوفة إلا كان له مثل هذا الموقف،[106] متخذاً قاعدة تقول: "إذا كان الشاهد يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجة".[107]

ومن الأبيات التي أسقطها متبعاً أسلوب التأويل، قول الأعشى:[108]

وإنّ امـــــرأً أَسْـــــرى إليـــــكَ وَدُونَـــــه مِـــــن الأرضِ مَوْمـــــاةٌ وبيـــــداء سَـــــمْلَقُ

لَمَحقوقـــــةٌ أنْ تســـــتجيبي دُعـــــاءَهُ وأَنْ تعلمـــــي أنَّ المُعـــــانَ مُوَفّـــــق

الذي احتج به الكوفيون على عدم جواز إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، فقال أبو البركات: "لا حجة لهم فيه، لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: "لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية، فقد سقط الاحتجاج به".[109]

وقول الشاعر:[110]

يـــا أيُهـــا المـــائحُ دَلَـــوْيَ دُونكـــا إنـــي رَأَيْـــتُ النـــاسَ يحمـــدونكا

يَثْنُونَ خيراً ويمجدونكا

الذي احتج به الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل. وردّه أبو البركات بقوله: "فلا حجة لهم فيه من وجهين؛ أحدهما: أن قوله "دلوي" ليس هو في موضع نصب، وإنما هو في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ مقدّر... والثاني أنّا نسلمّ أنه في موضع نصب، ولكنه لا يكون منصوباً بـ دونك" وإنما هو منصوب بتقدير فعل".[111]

فأي تكلف وتمحلّ سلك أبو البركات في إسقاط هذا الشاهد، أليس هناك قاعدة نحوية تقول إذا اجتمع وجهان أحدهما يحتاج إلى تقدير والآخر لا يحتاج إلى تقدير فعدم التقدير أولى. فلماذا قدّر مبتدأ، وقدّر فعلاً في حين أن الكوفيين لم يقدّروا شيئاً.

ومن التكلف القبيح الذي اتبعه أبو البركات، ما قاله في مسألة العطف على الضمير المخفوض، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك دون إعادة الخافض واحتجوا بقول الشاعر:[112]

فـــاليوَمَ قَرَّبْـــتَ تَهْجُونَـــا وَتَشْـــتِمُنا فاذهـــبْ فمـــا بـــكَ والأيـــام مِـــنْ عَجَـــبِ

وقول العباس بن مرداس:[113]

أَكُـــرَّ علـــى الكتيبـــةِ لا أُبـــالي أفيهـــا كـــان حتفـــي أمْ سِـــواهَا

وقول مسكين الدارمي:[114]

تُعلـــقُ فـــي مثـــل السَّـــواري سُـــيُوفُنا ومـــا بينهـــا والكَعْـــبِ غـــوطٌ نَفَـــانِفُ

وقول الشاعر:[115]

هـــلاَّ سَـــأَلِتْ بـــذي الجمـــاجم عَـــنْهُمُ وأبـــي نعـــيم ذي اللـــواءِ المحُـــرِقِ

فرد أبو البركات هذه الشواهد بقوله: "وأما قول الشاعر: "فاذهب فما بك والأيام من عجب" فلا حجة فيه لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"، وأما قول الآخر: "أفيها كان حتفي أم سواها" فلا حجة فيه أيضاً، لأنّ "سواها" في

موضع نصب على الظرف، وليس مجروراً على العطف، لأنّها لا تقع إلا منصوبة على الظرف". وأما قول الآخر: "وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ" فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير "بين" مرة أخرى، فكأنه قال: ما بينها وبين الكعب فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها... وهذا هو الجواب عن قول الآخر: وأبي نعيم ذي اللواء ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادّعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه".[116] فأيُّ

تكلّف وتمحّلٍ بعد هذا القول، فماذا يقول في قول الشاعر:[117]

بنـــا أبـــداً لا غَيْرِنـــا تُـــدْرِكُ المنـــى وتُكْشَـــفُ غمـــاءُ الخطـــوبِ الفـــوادحِ

فقد عطف الشاعر "غير" بحرف العطف "لا" على الضمير المتصل "نا" المجرور بالباء. وماذا يقول بقول الشاعر:[118]

إذا أَوْقَـــدوا نـــاراً لحِـــرَبُ عـــدوهم فقـــد خـــابَ مَـــنْ يَصْـــلى بهـــا وسَـــعِيرِها

فقد عطف الشاعر "سعيرها" على الضمير المتصل "الهاء" المجرور بالباء.

فهذه الأبيات وغيرُها تخرِجُ شواهد الكوفيين على حدّ الشذوذ القلّة. وتبينّ أنّ أبا البركات كان متحاملاً على نحاة الكوفة من دون وجه حقٍّ، هدفه إسقاط حججهم ما دامت خالفت حجج البصريين، مع أنّ كثيراً من البصريين وافق الكوفيين في هذه المسالة مثل "يونس" والأخفش وقطرب.[119]

نتائج البحث:

1- اتضح تناقض أبي البركات مع نفسه في مشكلة الشاهد المجهول القائل، حينما أسقط غير شاهد لأنه مجهول القائل، واحتج في الوقت نفسه بكثير من الشواهد المجهولة حتى يومنا.

2- وقع أبو البركات في حالة تناقض جليّة أمام الشاهد المختلف في روايته، فدافع عن أبيات وأسقط أبياتاً، وكلها لها غير رواية.

3- تابع المتقدمين من النحاة البصريين في نظرته إلى الضرورة، فالضرورة لا تجوّز الرد إلى غير الأصل، والضرورة لا يجوز القياس عليها، لأنّ الشاعر لا يسلكها إلا مضطراً، وليس في اختيار الكلام،

4- كان أبو البركات واعياً الفرق بين الشذوذ والضرورة، وإن ساوى بينها في عدم القياس عليهما، فقد حصر الضرورة في الشعر، ولا تأتي في اختيار الكلام أبداً؛ وإن جاءت فهي شاذة، وغدا حدّ الشذوذ عائماً لديه، وليس له ضابط محدد، فقد جعله معولاً يهدم فيه الشاهد الذي لم يوافق هواه.

5- اتبع أبو البركات أسلوب التأويل النحوي حين لم يجد سبيلاً لرد الشَّاهد الذي لا يتوافق مع مذهبه.

نخلص بعد هذا إلى أنَّ أبا البركات لم يكن ذا منهج قويم في نظرته إلى الشاهد الشعري، وجعل هوى نفسه هو المسيطر في حكمه على الشاهد الشعري، فإذا أراد إسقاط شاهد، فلن يألو جهداً في سبيل ذلك، ولم يقف عند ذلك، بل هناك الكثير من الآراء التي ألصقها بالكوفيين، وهم بريئون منها، وتتعارض مع ما جاء في مصنفاتهم.[120] وقد صدق د. محمد خير الحلواني حين قال: "إنَّ كتاب الإنصاف لا يقدّم صورة صحيحة عن الخلاف بين المذهبين".[121] وأستطيع أن أختم ذلك بقولي: إنّ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين يفتقر إلى العدل والإنصاف.

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس. القاهرة، ط1، 1404هـ-1984م.

- الإشارة والتعيين في تراجم النحاة واللغويين، اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب. شركة الطباعة السعودية، الرياض 1406، 1986م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال)، دار المعارف، حلب، لاط، لات.
- أمالي ابن الشجري، (هبة الله بن علي)، دار المعرفة، بيروت، لاط، لات.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي (علي بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1، 1986.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن ابن محمد الأناري. ومعه كتاب [الانتصاف من الإنصاف]، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لاب، لاط، لات.
- الإيضاح العضدي: الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. دار التأليف، مصر، لاط، 1969م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال)، دار الفكر، ط2، 1979م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب[شرح شواهد سيبويه]، الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان). على ذيل كتاب سيبويه (ط. بولاق)، 1316هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986.
- تذكرة النحاة، أبو حياة محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية، مصر، لاط، لات.
- الحماسة البصرية: علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بروت، ط3، 1983م.
- الحماسة الشجرية: (هبة الله بن علي). تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط1، 1970م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1981م، وطبعة دار صادر، بيروت، وهي المقصودة عند الإطلاق.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.
- الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محمد خير الحلواني. حلب، ط1، 1974م.

- دمية القصر: الباخرزي (علي بن الحسن)، تحقيق ودراسة: محمد التونجي. مؤسسة دار الحياة، دمشق، ط1، 1391هـ-1971م.
- ديوان الأعشى: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين. دار النهضة العربية، بيروت، لاط، 1972م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ط3، لات.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1972م.
- ديوان أنس بن زنيم: ضمن "شعراء أمويون".
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر ودار بيروت، ط1، 1380هـ- 1960م.
- ديوان جميل بثينة: جميع وتحقيق حسين نصار. دار مصر للطباعة، القاهرة 1967م.
- ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980م.
- ديوان طرفة بن العبد: شرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395هـ-1975م.
- ديوان الطرماح: الحكم بن حكيم. تحقيق: عزة حسن. دار الشرق العربي، بيروت، 1995م.
- ديوان العباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م.
- ديوان عبده بن الطبيب= شعر عبده بن الطبيب.
- ديوان العجاج: (عبد الله بن رؤبة) رواية وشرح الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي.مكتبة أطلس،دمشق،لاط،لات.
- ديوان عدي بن الرقاع العاملي: تحقيق: نوري حمودي القيسي ود. حاتم صالح الضامن. مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1407هـ- 1987م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعيبد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث2، لاط، لات.
- ديوان العرجي: رواية ابن جني. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيد. الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد،ط1375،1هـ-1956م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة= شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ديوان عمرو بن شأس=شعر عمر بن شأس.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991م.

- ديوان الفرزدق: همام بن غالب. دار صادر، بيروت، لاط، لات، وهي المرادة عند الإطلاق، وطبعة الصاوي، 1354هـ-1936م.
- ديوان الكميت بن زيد: جميع وتحقيق: د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1417هـ- 1997م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: =شرح ديوان لبيد.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج.مكتبةمصر،القاهرة،لاط،لات.
- _ديوان مزاحم العقيلي (قصيدتان): تحقيق : كرنو، ليدن، 1920
- _ديوان الهذلين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1965م.
- _ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ1974م.
- _ شرح أبيات سيبويه: السيرافي (يوسف ين سعيد) دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لاط، 1979م
- _شرح أبيات معاني القرآن للفراء ومواضع الاحتجاج بها: د. ناصر حسين علي. دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1416هـ1995.
- _شرح أشعار الهذلين: صنعة أبي سعيد الحسن ين الحسن السكري، رواية أبي الحسن علي ابن عيسى بن علي النحوي، عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج،راجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروبة القاهرة، لاط، لات..
- _ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني (علي ين محمد). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،ط1955،1.
- _شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي مختون. هجر للطباعة والنش، مصر،1410هـ 1990م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس،ط4، 1988م.
- _ شرح ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق: د. إحسان عباس. مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن بري. تحقيق وتقديم عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، لاط 1985.
- _ شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب ورفيقيه. الهيئة المصرية للكتاب 1986م. والجزء الثاني 1990م.
- شرح المفصل، لأبي البقاء، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ، 2001 م.

- شعر عبده بن الطبيب، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر، بغداد، بلا ط، بلا ت.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي: جمعه وحققه: حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لاط ،لات.
- شعر عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط2، 1983م.
- شعراء أمويون: تأليف: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية. بيروت ، ط1، 1985.
- _ضحى الإسلام، أحمد أمين. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،ط1934،2.
- _الضرورة الشعرية للقزاز = ما يجوز للشاعر في الضرورة.
- – الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد). مؤسسة المعارف، بيروت، لاط، لات.
- – الكتاب، سبيويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- – لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، الكويت ودار الفصحى، القاهرة. لاط، لات.
- – مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط5، 1987م.
- – مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، 1955م.
- – معاني القرآن، الفراء. تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ -1991م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك وعلى حمد الله. دار الفكر، بيروت 1392هـ - 1972م
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لاط، لات.
- المقتضب،محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.
- نزهة الألبا: أبو البركات الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة مصر، القاهرة، لاط، لات.
- نشأة الخلاف في النحويين البصريين والكوفيين، مصطفى السقا. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،ج91/10-103،1958
- النوادر في اللغة، أبو زيدالأنصاري (سعيد بن أوس)، دار الكتاب العربي، ط2، 1967
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1327.

[1]أبو البركات الأنباري (513 هـ-577 هـ = 1119 م-1181 م) هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين، النحوي؛ من علماء اللغة والأدب والتراجم.سكن بغداد وتوفي فيها. له الكثير من المؤلفات:نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،الإغراب في جدل

الأعراب،أسرار العربية في النحو،لمع الأدلة في علم العربية،الإنصاف في مسائل الخلاف،البيان في غريب إعراب القرآن. انظر في ترجمته في إنباه اروة 169/2-172، وإشارة التعيين ص 185، وبغية الوعاة 86/2-88.

(2) نزهة الألبا ص406، وانظر بغية الوعاة 86/2-88.

(3) ضحى الإسلام د.أحمد أمين 294/2.

(4) انظر إنباه الرواة 359/2، ومعجم الأدباء 9796/4.

(5) مراتب النحويين ص 88.

(6) مجالس ثعلب ص 301،260،215،722،52.

(7) انظر مجالس ثعلب ص 427،363،320،211،154،129.

(8) انظر الخلاف النحوي د.محمد خير الحلواني ص 27و ما بعدها.

(9) المسائل ذوات الأرقام (106،101،97،70،26،18،10).

(10) انظر الخلاف النحوي ص 139وما بعدها.

(11) المسألة رقم (14)97/1، والمسألة رقم(70)493/2.

[12]ديوان عدي بن الرقاع العاملي ص93، والكتاب 250/3، وبلا نسبة في الإنصاف506/2.

(13) بلا نسبة في الإنصاف 507/2، وشرح المفصل 101/5، ولسان العرب (عمر) 608/4.

(14) للأعشى في ديوانه ص 121، وأمالي ابن الشجري 159/1، والإنصاف 508/2.

(15) انظر الإنصاف 506/2-508.

(16) الإنصاف 363/1.

(17) الإنصاف 599/2.

(18) الإنصاف 672/2.

(19) الإنصاف 86/1.

(20) الإنصاف 747/2.

(21) لعبده بن الطبيب في ديوانه ص 73، وبلا نسبة في الإنصاف 29/1.

(22) لطرفة بن العبد في ديوانه ص39، والإنصاف 750/2.

(23) لمزاحم العقيلي في ديوانه ص25، وبلا نسبة في الإنصاف 443/2.

(24) للكميت بن زيد في ديوانه 126/1، وبلا نسبة في الإنصاف 110/1.

(25) لإياس بن مالك في اللسان (قدر) 78/5، وبلا نسبة في الإنصاف 443/2.

(26) للبيد في ديوانه ص122، واللسان (حجر) 169/4، و(علكم) 423/12، وبلا نسبة في الإنصاف 780/2.

(27) لابن دارة في اللسان (خزه) 176/12، وبلا نسبة في الإنصاف 118/1.

(28) لصخر الغي في شرح أشعار الهذليين 260/1 والإنصاف 585/2 وخزانة الأدب 286/4.

(29) لابن مقروم الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 62، وخزانة الأدب 304/2، وبلا نسبة في الإنصاف 536/2 وشرح المفصل 27/4، واللسان (نزل) 657/11.

(30) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 975/2، والإنصاف 205/1، وشرح المفصل 76/8.

(31) للمجنون في ديوانه ص 168، وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي في الخزانة 45/1، وللعرجي في ديوانه ص183، وله في المقاصد النحوية 416/1، ولعلي بن محمد المغربي في الخزانة 94/4... ولكامل المنتفقي في دمية القصر للباخرزي ص 29. وبلا نسبة في الإنصاف 127/1، وشرح المفصل 135/5.

(32) خزانة الأدب 95/4.

(33) الإنصاف 167/1.

(34) الإنصاف 110/1.

(35) الرجز لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1346/3، والمقاصد النحوية 216/4، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب358/1، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المقتضب 242/4، والإنصاف 341/1، والهمع 178/1.

(36) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 203/1، والضرورة للقزاز ص 240، والإنصاف 342/1، والخزانة 359/1.

(37)بلا نسبة في الإنصاف 343/1، ولم أجده في مصدر آخر.

(38) الإنصاف 345/1.

[39]بلا نسبة في الخصائص 406/2، والإنصاف 427/2.

[40]بلا نسبة في الإنصاف428/2، وخزانة الدب413/4.

[41]ديوان الطرماح ص486 ، وبلا نسبة في الإنصاف429/2.

(42) لذي الرمة في ديوانه ص 1909، وبلا نسبة في الخصائص 330/1، 293/2، والإنصاف 341/2، والخزانة 252/2.

(43) الإنصاف 435/2.

(44) ديوان الطرماح ص 486.

45 لعمرو بن كلثوم في المقاصد 461/3، وليس في ديوانه.

46المقاصد النحوية 457/3.

(47) معاني القرآن للفراء 82/2.

(48) مجالس ثعلب ص 152.

(7) بلا نسبة في الإنصاف455/2، وشرح المفصل44/3، وشرح التسهيل297/3، والهمع124/2، والخزانة357/78,2/1.

(50) الإنصاف 456/2.

(51) لشبيم بن خويلد في لسان العرب (خفق) 81/10، 82 وبلا نسبة في الإنصاف 453/2، وتذكرة النحاة ص 641.

(52) له في الخزانة 429/2، وبلا نسبة في الكامل 393/1، ومغني اللبيب ص 257.

(53) بلا نسبة في المقاصد النحوية 93/4، وشرح الأشموني 76/3، والخزانة 357/2.

(54) بلا نسبة في الكتاب 392/2، وشرح أبيات سيبويه 207/2، والإنصاف 464/2، وشرح المفصل 78/3.

(55) بلا نسبة في الكتاب 219/2، وشرح أبيات سيبويه 231/2 والإنصاف 118/1، وشرح المفصل 24/2.

56بلا نسبة في الكتاب 250/3، وشرح أبيات سيبويه 326/2،والإنصاف 505/2.

(57) لأنس بن زنيم في ديوانه ص 113، والمقاصد النحوية 493/4، والخزانة 119/3، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية 10/2، وبلا نسبة في الكتاب 167/2، والمقتضب 61/3، والإنصاف 303/1، والهمع 255/1.

(58) للفرزدق في الكتاب 168/2، وليس في ديوانه .وله في المقاصد النحوية 492/4، والخزانة 123/3، وبلا نسبة في الإنصاف 304/1 وشرح المفصل 130/4 وشرح الأشموني 82/4.

(59) الإنصاف 307/1.

60للفرزدق في ديوانه 35/1. وشرح أبيات سيبويه 503/1.

(61) الكتاب 167/2 . 168.

62ديوان طرفة بن العبد ص32، والإنصاف560/2، والمقاصد402/4.

(63) الإنصاف 565/2.

(64) لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص 472، وله أو لعامر بن جؤين الطائي في اللسان (جنس) 62/6، ولعامر بن جؤين في الكتاب 307/1، وشرح أبيات سيبويه 337/1، والمقاصد النحوية 401/4، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف 561/2.

(65) الكتاب 307/1، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري علىذيل كتاب سيبويه (ط. بولاق) 155/1.

66شرح أشعار الهذليين 260/1، والإنصاف 585/2.

(67) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص 126، ولجميل في ديوانه ص 92وروي فيه:لكيما يروا ...، وللبيد في المقاصد النحوية 407/4، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 154، والإنصاف 586/2، والخزانة 592/3.

(68) لرؤبة في ديوانه ص 183، برواية لا تشتم الناس كما لا تُشتم... وله في الكتاب 116/3، والمقاصد النحوية 209/4، والخزانة 591/3. وبلا نسبة في الإنصاف 587/2، والهمع 38/2.

(69) لعدي في ديوانه ص 158، والإنصاف 588/2، والخزانة 287/4، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 154.

(70) لأوس بن حجر في ديوانه ص 98، وصدره فيه: "رأيت بريداً يزدريني بعينه" ولا شاهد فيه. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص 155. والإنصاف 589/2.

(71) الإنصاف 590/2 . 592.

(72) انظر مجالس ثعلب ص 154 . 155.

(73) انظر مغني اللبيب ص 235، والانتصاف من الإنصاف 586/2.

(74) مجالس ثعلب ص 154.

75ديوان عباس بن مرداس ص84، والإنصاف499/2، وشرح المفصل68/1.

(76) الإنصاف 500/2 . 501.

(77) ديوان الأعشى ص 385، له في الكتاب 72/3، وشرح أبيات سيبويه 86/2، والإنصاف 180/1 والخزانة 463/2، وبلا نسبة في الإيضاح ص 122، وأمالي الشجري 295/1، وشرح المفصل 115/3.

(78) ديوان الفرزدق 481/1، وله في الكتاب 136/2، والخزانة 378/4، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 127 والإنصاف 182/1، والجنى الداني ص 590، والهمع 36/1، 223.

(79) قال البغدادي: "واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، ولكن زنجياً غلاظاً مشافره" الخزانة 379/4.

(80) الإنصاف 297/1، وانظر الكتاب 13/1.

(81) انظر الإنصاف 583/2، و750/2.

(82) للعجاج في ديوانه 498/1 . 50 وخزانة الأدب 2/2 وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ص 226 والإنصاف 274/1، والهمع 226/1، 232.

(83) الإنصاف 277/1.

(84) بلا نسبة في أمالي ابن الشجري 223/2، والإنصاف 211/1، وشرح المفصل 88/9، والخزانة 179/3، 538/2.

(85) الرجز لسالم بن دارة في اللسان (روح)، 461/2، وبلا نسبة في الإنصاف 299/1، والمقاصد النحوية 555/4.

(86) الإنصاف 301/1.

(87) لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ص 67، وتخليص الشواهد ص 154، والخزانة 14/1، 488/2، وبلا نسبة في الإنصاف 152/1، وشرح المفصل 25/1، 143/3.

(88) الإنصاف 152/1.

(89) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 340، والكامل 189/1، و39/2، وشرح أبيات سيبويه 101/2، وشرح المفصل 76/3، والمقاصد النحوية 161/4، وبلا نسبة في الكتاب 379/2، والخصائص 368/2، والإنصاف 475/2.

90 ديوان جرير ص57، والإنصاف 476/2، والمقاصد النحوية 160/4.

(91) الإنصاف 477/2.

92 ديوان طرفة بن العبد ص18، والإنصاف 149/1.

(93) الإنصاف 151/1.

(94) بلا نسبة في معاني القرآن 274/1، 338/2، والإنصاف 177/1، وشرح المفصل 17/7، والمقاصد النحوية 383/4، والخزانة 574/3.

(95) الإنصاف 179/1.

96 مغني اللبيب 307، 385.

(97) الأنصاف 214/1.

(98) الإنصاف 456/2.

(99) الخصائص 97/1.

(100) الخصائص 98/1 . 99.

(101) الاقتراح ص 21 نقلاً عن ابن هشام.

(102) انظر الخصائص 189/1 . 192 والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 221 . 248.

(103) الإنصاف 447/2.

(104) الإنصاف 592/2.

(105) الإنصاف 750/2.

(106) انظر الشواهد (64، 50، 95، 117، 171، 218، 219، 220، 283، 292، 389، 446) من الإنصاف.

(107) الإنصاف 726/2.

(108) للأعشى في ديوانه ص 273، وأمالي ابن الشجري 317/1، والخزانة 551/1، وبلا نسبة في الإنصاف ص 58.

(109) الإنصاف 60/1.

(110) لجارية من بني مازن في معاني القرآن 260/1، 323، والمقاصد النحوية 311/4، وشرح الأشموني 206/3، والخزانة 15/3، وبلا نسبة في الإنصاف 228/1، وشرح المفصل 117/1، والهمع 105/2.

(111) الإنصاف 234/1 . 235.

112 بلا نسبة في الإنصاف 464/2، وخزانة الأدب123/5.

(113) للعباس بن مرداس في ديوانه ص 110، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 158، وخزانة الأدب 423/1، وبلا نسبة في الإنصاف 396/1، 464/2.

114 ديوان مسكين الدارمي ص53، والإنصاف 465/2.

(115) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 86/2، والإنصاف 466/2، والخزانة 338/2.

(116) الإنصاف 472/2 . 474.

(117) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 166/4.

(118) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 166/4.

(119) انظر الإنصاف 464/2. الحاشية.

(120) عرض لها بالتفصيل الدكتور محمد خير حلواني في كتابه الخلاف النحوي فانظرها هناك ص 216 . 278.

(121) الخلاف النحوي ص 278.